المجلد الأول

كتاب «قاطيغورياس»

أو

كتاب «المقولات»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيران جهامي　　د. رفيق العجم

١٩٩٩

دار الفكر اللبناني

بيروت

مقدمة

كان أرسطو يميل، منذ البدء، أي قبل دخوله الأكاديمية، إلى علم الجدل. ويُقال أن أفلاطون وَكَلَ إليه تدريس الجدل. في الواقع كان هذا العلم، آنذاك، في أوج عزّه، بسبب المناقشات الفلسفية والخلافات القائمة بين المدارس العديدة، فكانت المناقشات تمثّل دوراً كبيراً في تكوين علم الجدل. هذه المرحلة المهمة هيّأت المعلّم الأول لوضع مجموعة المنطق الصوري، فجاء الكتاب الأول ممهداً لقضاياه المتشابكة يدور حول المقولات. هذا وقد ظلّ هذا المنطق مسيطراً لقرون حتى ظهور المنطق الحديث المنبثق من العلوم الرياضية الصرفة. والآن يدور النقاش بين أرباب علم المنطق حول معرفة علاقة المنطق الأرسطاطالي والمنطق الحديث. فيؤكّد بعضهم أن المنطق الحديث لا يختلف عن منطق أرسطو اختلافا جوهرياً؛ ويؤكّد البعض الآخر العكس. ومهما اختلفت الأحكام، فإن المنطق الأرسطي يمثّل، في نظر الجميع، مرحلة جديدة من مراحل نضج الفكر الإنساني واستقلاله عن المعطيات الخارجية.

لقد تكلّم أرسطو، في الجدل، عن مفاهيم ميتافيزيقية. وما كان يهمّه الوصول إليه تلك الماهيات الثابتة الضرورية منها. غير أنه كان يهدف في كلامه إلى تحديد مواضع الجدل وقوانينه. فإذا ما حلّل المفردات، فلكي يحدّد معناها الواضح، ويزيل بالتالي الغموض

والالتباسات والتلاعب بالألفاظ. وإذا ما قسّم القضايا إلى موجبة وسالبة، وكلية وجزئية، فما ذلك إلاّ ليحدِّد علاقات المحمول بالموضوع، ولكي يعرف هل المحمول قابل أو غير قابل للإسناد إلى الموضوع؛ وإذا كان قابلاً، فهل إلى الموضوع كله أم إلى جزء منه. وهو يدرك الكليات، من الجنس والنوع والفصل والعرض والماهية، ليحدِّد أنواع إضافات المحمول إلى الموضوع. وانطلاقاً من المفردات التي يحلِّلها، وصل إلى المعروف بالمقولات، ومن ثمّ إلى الجملة المركَّبة في العبارة.

هذا وشكّ كثيرون في صحة نسبة كتاب المقولات إلى أرسطو، فنسبوه إلى أحد تلاميذه. غير أن اتفاقه مع الكتاب الخاص من المتافيزيقا، على تحديد معاني المفردات، يثبت إلى حد بعيد صحة نسبته إلى أرسطو.

يبدأ في الكتاب بدرس المفردات، وينتهي إلى درس المقولات العشر. وتمثِّل هذه المفردات، من الناحية المنطقية، الحدود التي ينتهي إليه تحليل القضايا. إنها الألفاظ المفردة المعبِّرة عن تصورات الفكر خارج التركيب. ومن حيث أن التصورات الكثيرة تعبِّر عن إدراك العقل للموضوع، فالمقولات العشر هي وجهات النظر الممكنة إلى الموضوع الواحد، وذلك على النحو التالي: الجوهر، الكمية، الكيفية، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الملك، الفعل والانفعال. والمقولة هي كلي من حيث هي كلي، فيستحيل عليها أن تكون موضوعات. وعليه لا يعني أرسطو هنا، بلفظة جوهر، الجوهر الفرد أو الجوهر الأول، بل الجوهر الثاني أي الماهية أو الكلي النوعي أو الجنسي. والجدل هو الذي يفرض درس هذه المقولات. لأن معرفة ما إذا كان المحمول جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو عرضاً لا تكفي لتكون المناقشة منطقية وواضحة، بل يجب

فوق ذلك معرفة المقولة التي دخل تحتها الجنس أو النوع أو الفصل(*).

إن الجداول الواردة عن مؤلّفات أرسطو في المصادر العربية تستهل دائماً بهذا الكتاب «المقولات». والذي نلاحظه على الفور، في ما يقول عنه ابن النديم، أنه لا يذكر شيئاً عن تقليد النقل السرياني للمقولات، ما عدا الإشارة إلى رجل يُعرف «بتاون». مع أن النقل المذكور عريق وفي منتهى الأهمية. فإن لدينا ترجمات سريانية منشورة لأساتذة من مدرسة قنسرين: يعقوب الرهاوي (+ ٩٠هـ، ٧٠٩م) وجاورجيوس أسقف العرب (١٠٦هـ، ٧٣٤م). وكان أن راج الكتاب في الأوساط المسيحية السريانية حيث شُرح غير مرة.

هذا، وإنّا نفهم من ابن النديم، أن حنين بن إسحق هو الذي نقل

(*) لا بد من أن ننبّه منهجياً إلى أنّا لدى كلامنا على كتاب أرسطو، سنورد، بعد عنوانه وبين قوسين، مراجعه عند ابن النديم وحاجي خليفا، بطبعة فلوغل (FLÜGEL) والقفطي بطبعة ليبرت (LIPPERT). ثم نذكر بعد ذلك، ودائماً بين القوسين، طبعة أو طبعات الكتاب إذا كان مطبوعاً. على أنّا، فيما يتعلّق بالمنطقيات، سنحيل باستمرار على المخطوط ذي الرقم ٢٣٤٦ من مكتبة باريس الوطنية. إن هذا المخطوط يحتوي على ما أسميناه «نشرة ابن سوار» لكل كتب أرسطو في المنطق. ولقد قام عبد الرحمن بدوي بطبعه تحت عنوان «منطق أرسطو». وسنحيل على هذا الكل، في خلال بحثنا، بالدلالة إلى «المخطوط الباريسي» أو «نشرة ابن سوار» أو «طبعة بدوي» حيث تمّ وصف المخطوط المذكور. هذا ولدينا أيضاً مخطوط الفارابي بذي الرقم ٣٣٦٨ من مكتبة أحمد الثالث، بطبنك في اسطنبول، يحتوي على عنوان أرسطو في كتبه الأربعة، المقولات، العبارة، والتحليلي الأول والثاني. وبقي علينا بعدها العودة إلى طبعة المقولات لخليل الجر.

فإننا نحيل على هذه المراجع الأربعة بالدلالة الآتية:

(م) للمخطوط الباريسي.

(ك) للمخطوط التركي.

(ب) لطبعة بدوي.

(ج) لطبعة الجرّ.

الكتاب إلى العربية. ويصرّح القفطي بذلك، مضيفاً إلى أن هذا النقل كان من «الرومية». وقد نُسبت هذه الترجمة أيضاً إلى حنين في المخطوط الباريسي. فضلاً عن أنه في حاشية من المخطوط ذاته، ربما كانت من الناشر ابن سوار، قد ورد ذكر ترجمة لحنين ولكن إلى السريانية. ولعلّنا هنا أمام الطريقة المألوفة من مدرسة الرجل. كان هو ينقل الأصل اليوناني إلى السريانية، ثم يدفعه لصياغته في العربية إلى أحد تلاميذه. على أن إسحق كان هو الاختصاصي المعيَّن في ميدان الفلسفة. هذا وقد طبع هذه الترجمة للمقولات كلٌّ من زنكر (ZENKER) وبويج (BOUYGES) والجرّ وبدوي.

ثم ينتقل ابن النديم، بعد انتهاء كلامه على ناقلي الكتاب، إلى الذين فسَّروه وشرحوه من اليونان أو الهلّنستين. وهم: «فرفوريوس، واصطفن الاسكندراني، وأللنيس، ويحيى النحوي، وأمونيوس، وثامسطيوس، وثاوفرسطوس،، وسنبليقيوس، ورجل يُعرف بتاون كان تفسيره موجوداً بالسرياني والعربي». ولقد حاولوا تعريف هذا الرجل بافتراضات لم تتغيَّر على تلك التي نجدها عند اشتينشنيدر (STEINSCHNEIDER) ص ١٦ ــ ١٧ ــ ٣٧.

أما فرفوريوس فتفسيره للمقولات هو كتاب «المدخل» أو «الإيساغوجي» المشهور. ولقد عرفه العرب بعد السريان، ووجدوا عندهم أكثر من ترجمة. لم يكن فرفوريوس مجهولاً إذاً عند العرب، إنما بيَّنت الأبحاث حوله على مدى عمق معرفتهم له. ويفترض فالتزر (WALZER) أنه كان من الاسكندرانيين المتأخرين، كما أنه يذكر له شروحاً في كتب «الأورغانون» الأربعة الأولى. ويلاحظ أن ابن سوار يتخذه مرجعاً أساساً في إثباته لنص نشرته للمقولات. وإنّا لنبيِّن ذلك من حواشي هذه

النشرة، كما أنَّا نتبيَّن من حواشي أخرى رجوع ابن سوار إلى أمونيوس وتفسيره.

هذا وإن ابن النديم يلاحظ أنه أضيف إلى تفسير سنبليقيوس الذي يذكره ابن سوار أيضاً في نشرته، نص كان من غيره. كما أنه يستغرب إضافة قطعة تُنسب إلى أمليخوس، وهي، في نظر الشيخ أبي زكريا، يحيى بن عدي، من الاسكندر. على أن ابن سوار يعود، هو أيضاً، في نشرته للمقولات (الجرّ ص ٣٧١) إلى «نسخة أمليخوس»، لكنه لا يلبث أن يستشهد بالاسكندر. ولعلَّه في ذلك كله يتقيَّد بنسخة سنبليقيوس التي كانت بين يديه، أو بالأحرى لدى يحيى بن عدي.

فعلى هذا المعنى، فيما نرى، يجب أن نفهم ما نقرأ في «الفهرست» بعد ذلك من أن أبا سليمان السجستاني المنطقي استنقل كتاب المقولات «أبا زكريا بتفسير الاسكندر الأفروديسي نحو ثلثمائة ورقة». والواقع أن مصدر معرفتنا لكتاب المقولات هو الحسن بن سوار تلميذ ابن عدي، وواضع نشرة الكتاب في المخطوط الباريسي. وهو يعتمد، في هذه النشرة، نسخة أستاذه عن ترجمة حنين أو بالأحرى إسحق ابنه. على أنه قد وضع في نشرته لتلك النسخة تمهيداً، وزوَّدها بحواشي، فتمَّم بذلك معلوماتنا عن الكتاب بالمواد التي ذكرها، وقد استقاها من أصول يونانية وسريانية وعربية (بدوي، منطق أرسطو، الجزء الأول، ص ١ ــ ٥٥).

كل ذلك الذي سبق ذكره يتعلَّق بالمفسّرين الهلنستيين لكتاب المقولات، أما من فسَّر هذا الكتاب من فلاسفة المسلمين فأبو بشر متى والفارابي.

وآثار الفارابي في المنطق معروفة؛ وهي تشكِّل ما يمكن أن

يوصف «بالمركَّب الداخلي». فلقد وضع الرجل أكثر من شرح لكتب «الأورغانون»، وذلك بالعناوين المألوفة التي ربما أخذها العرب عن الهلنستيين أنفسهم. كأن نجد له، إن رجعنا إلى المصادر في شتى الكتب المنطقية، «شرحاً صغيراً» و «شرحاً أوسط» و «شرحاً كبيراً» أو «تعليقات». ولقد عُثر في اسطنبول على مخطوط «شرح صغير» وضعه أبو نصر في «المقولات» نشره مؤخراً رفيق العجم ضمن سلسلة الجُمَع المنطقية الفارابية. وكان اشتينشنيدر قد أشار إلى مجموعة من الترجمات العبرية يجوز أن تكون ترجمة لذلك «الشرح». لكن أحداً لم يجرِ حتى الآن المقارنة بين الطرفين، وأيّاً كان الأمر، فإن ابن باجه (+ ٥٣٣هـ، ١١٣٨م) وضع تعليقات على شروح الفارابي في «الأرغانون»، ما زالت محفوظة مع «متن» نص أبي نصر في مجموعة الاسكوريال المخطوطة رقم ٢١٦ التي يحتوي الجزء الثالث عشر منها على ما ورد من الرجلين في «المقولات».

أما تفسير أبي بشر فقد استخدمه ابن سوار في نشرته بصورة تعليقات ربما كانت تشتمل على ملاحظات القويري أحد تلامذة متى، والرباط بين المدرسة المشائية في بغداد والتقليد الاسكندراني.

ويجدر بالقول أنّا نستطيع أن نذكر، إلى جانب شرحي الفارابي وأبي بشر اللذين عرفهما ابن النديم، شروحاً عديدة عدة، تحيطنا علماً بها مصادر غير الفهرست. فالقفطي يذكر في المقولات شرحاً لثابت بن قرة. وإن بين الآثار المنسوبة إلى جابر بن حيان، تفسيراً في الكتاب ذاته. وكذلك القول في أبي القاسم ابن العبّاد (اشتهر حول ٣٨٠هـ، ٩٩٠م) وعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩هـ، ١٢٣١م).

أما شروحات ابن رشد في كتابنا فإننا نعرف له منها «تلخيصاً» وتفسيراً أوسط. ويقع الآن بحروف عبرية في مخطوطين أوروبيين

وصفهما بويج (MFO, VIII,1922)، وبترجمتين عبريتين من يعقوب بن ماخير (+١١٨٩ م) وصموئيل بن يهوذا (+١٣٢١م) ثم إن «التفسير» قد نشره بويج معتمداً المخطوطات الثلاث المتوافرة، وهو موجود أيضاً بالترجمة العبرية ليعقوب أناتولي (+١٣٢٩م). كذلك نشره جيرار جهامي عام ١٩٨٢ في منشورات الجامعة اللبنانية، استناداً إلى مخطوطات فلورنسا ولايدن ومشهد. ولذلك التفسير ترجمات لاتينية، نقلت إحداها فقط عن النص العربي مباشرة، وكان صاحبها غليوم اللوني (Guillaume de LUNE).

هذا وإن ابن النديم يختم أخيراً كلامه على قاطيغورياس، بذكر الذين وضعوا «المختصرات» و«الجوامع» مشجّرة كانت أو غير مشجّرة، أي مجزّأة أو غير مجزّأة إلى فصول. فمنهم «ابن المقفع، وابن بهريز، والكندي، وإسحق بن حنين، وأحمد بن طيب، والرازي.

أما «المختصر» أو «التلخيص» و «الجامع» فمصطلحان مألوفان في الفكر العربي؛ لكنّا نرى أنهما لم يصبحا كذلك إلاّ بعد أن دخل على ذلك الفكر التقليد الفلسفي الهلنستي. وهما يقابلان، من هذه الناحية، ما كان وما زال يسمّى في التقليد الفلسفي الأسكولي «COMPENDIUM» وأيضاً «EPITOME». وأما الرجال أصحاب تلك «المختصرات والجوامع» فمعروفون، غير أنه لا بد من توضيح علاقاتهم بكتابنا.

يردّد ابن صاعد في «طبقاته» ما يقوله ابن النديم في «فهرسته» من أن لابن المقفع «تلخيصاً» في المقولات. ولقد أيّد القولين اكتشاف المخطوط رقم ٣٣٨ من مكتبة جامعة القديس يوسف في بيروت، الذي يشتمل على ما يكاد يكون ترجمة «لمختصر» يوناني في المدخل، والمقولات، والعبارة، والتحليلي الأول. والكل منسوب إلى ابن المقفع.

فظن فُرلاني «FURLANI» أن الرجل هو صاحب «كليلة ودمنة»، وأنه وضع ترجمته العربية عن نص بالفارسية. ثم ردّ على كراوس بأن صاحب الترجمة هو ولد ابن المقفع المعروف، وقد وضع ترجمة عن نص بالسريانية أو اليونانية. وأيّاً كان الأمر، فإن «المختصر المقفعي» هو الخطوة الأولى، فيما نعرف، من دخول «المقولات»، ومن ثم أرسطو، إلى عالم الفكر العربي. ولقد ورد في خاتمة المخطوط أن «أبا نوح» و «سلم الحرّاني» ترجما الكتاب بعد ابن المقفع. أما أبو نوح فسنعود لنراه مهتماً «بكتاب الطوبيقا» أو «الجدل». وأما سلم الحرّاني فهو أحد الذين أوفدهم المأمون إلى بيزنطية للحصول على مخطوطات يونانية.

بعد ابن المقفع، يذكر ابن النديم ابن بهريز من أصحاب «المختصرات والجوامع» ولا يورد له عنواناً في الموضوع بعد ذلك، في حين أنه يذكر للكندي عنوانين: أحدهما «رسالة في المقولات العشر» ويبدو أنه من فن «الجوامع»، وكأنه هو الذي يشير إليه في «الفهرست» هنا. والآخر «قصد أرسطاطاليس في المقولات»، وقد يكون نسخاً أو تلخيصاً لكتاب يوناني في التمهيديات الفلسفية. أما إسحق بن حنين فلدينا ترجمة عبرية «عن النفس» عن أصل عربي يُنسب إليه؛ ولسنا ندري هل هو الكتاب الذي يشير إليه ابن النديم، أم أن ذكر إسحق هنا خطأ. وسهو من صاحب «الفهرست».

وننتهي أخيراً إلى «مختصري» أو «جامعي» كل من أحمد بن الطيب والرازي. فالأول هو السرخسي تلميذ الكندي. على أن لابن الطيب أبي الفرج أيضاً شرحاً في المقولات محفوظاً بصورة هوامش في مخطوطين مصريين لترجمة إسحق، وبصورة تلخيص صاحبه مجهول في «المكتب الهندي» (شرقي ٣٨٦٣). أما الرازي فلقد ورد له، في ثبت

مؤلفاته في «الفهرست»، العنوان التالي: «كتاب جمل معاني قاطيغورياس».

د. فريد جبر

* * *

ملاحظات حول تحقيق النص

١ ــ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

(أ) كتاب المقولات.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ج = طبعة الجر.

(ب) كتاب العبارة.

م = مخطوط باريس؛ ب = بدوي؛ ك = مخطوط تركيا؛ ف = طبعة كوتش ومارو.

٢ ــ هناك ترقيمان وردا في الهوامش:

(أ) الأول بالعربية إشارة إلى ترقيم نص المخطوط الباريسي.

(ب) الثاني بالفرنسية إشارة إلى ترقيم نص تريكو (TRICOT) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ــ وضعنا بين مزدوجين [ ] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ــ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثلة بحرف «ن» والزوائد بحرف «ز».

٥ ــ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة «فوق».

٦ ــ نُقلت الحواشي الواردة في المخطوط في حواشي نصّنا المحقق.

٧ ــ أضفنا في الحواشي بعض الشروحات لعددٍ من الألفاظ والمعاني المنطقية.

٨ ــ معظم القواطع (النقاط والفواصل) من وضعنا ضبطاً لمعاني النص.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطو طاليس المسمَّى قاطيغورياس (*)

أي المقولات (**)

منقول عن الحواشي في المخطوط.

(*) مدخل عام (١٥٧ أ):

قال الحسن بن سُوار: أما غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب فهو الكلام في الألفاظ البسيطة التي في الوضع الأول الدالة على أجناس الأمور العالية من حيث هي دالة بتوسط الآثار التي في النفس منها، وفي الأمور من حيث يُستدل عليها باللفظ. فهذا، هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا إن «غرضه الكلام في الألفاظ» للفصل بين هذا القول وبين من قال أن كلامه في الأمور. وقولنا: «بسيطة» للفصل بينها وبين الألفاظ المركَّبة الدالة، مثل قولنا: «الإنسان يمشي». فإن هذا هو لفظ دال، إلاَّ أنه مركَّب؛ والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا. وقولنا: «التي في الوضع الأول» للفصل بينها وبين الألفاظ التي في الوضع الثاني. لأن الألفاظ «التي في الوضع الأول» هي الأسماء والحلى التي أوقعت أولاً على الأمور وصيِّرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة، مثل تسميتنا لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً؛ وبالجملة كل الألفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد. والألفاظ التي في الوضع الثاني هي الألفاظ التي تدل على ما ميزناه من الألفاظ التي في الوضع الأول. مثل إنّا سمَّينا كل لفظ دال على معنى محصَّل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو؛ وكل ما يدل، مع ما يدل عليه، على زمان كلمة، مثل قام ويقوم. فهذه الألفاظ التي في الوضع الثاني: وذلك أن بعد وجود تلك وضعنا هذه.

وقولنا «دالة» للفصل من الألفاظ غير الدالة مثل بُلِيطوري وعَنْقَأْ مغرب. فإن الكلام في هذه هو من شأن اللغوي. فإن هذا يتكلم في المهمل وغير

المهمل. وقولنا «على أجناس الأمور» الموجودة لنوضح على أي شيء تدل الألفاظ التي غرضه الكلام فيها، فتفصل بذلك من الألفاظ الدالة على معان أخر، مثل الألفاظ الدالة على الأشخاص والجزئيات. وأما قولنا «من حيث هي دالة» لنفصل بين الكلام في الألفاظ من حيث هي ألفاظ وبينها من حيث هي دالة. فإن ذاك إنما هو للنحويين، ومن غرضه الكلام في أجزاء القول وفي صحة اللفظ وسقمه؛ وهذا للمنطقيين لأن المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب، وكان الصدق والكذب إنما هو في الأقاويل الدالة، فسبب دلالتها على الأمور ما يلزم أن يكون قصده أن ينظر في الألفاظ حيث هي دالة. وأما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الأمور فهو أن الألفاظ إنما تدل أولاً على (الأمور) التي تلك الآثار صور لها. وأما زيادتنا «وفي الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ»، فلأن الأمور ينظر فيها ويبحث عنها على أربع جهات: نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً (في الماهية) ونظراً منطقياً. فالنظر الطبيعي هو أن ينظر في الأمور من حيث هي في هيولى وحركة، والتعليمي فهو أن ينظر في الأعظام من حيث تجردها في الوهم. وينظر (بالماهية و) في الصورة المفارقة للهيولى والمادة؛ والنظر المنطقي فهو أن ينظر في الأمور من حيث يستدل عليها بالألفاظ. فإن المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم، أو من حيث هو في الحركة أو من حيث (هو) مقدار أو عظم. وإنّما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي «جوهر». فكأنه يقول إن الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي «جوهر» هو الذي منه أول ومنه ثان ومن خواصه كذى ومن صفته كذى.

وقصده في معرفة الأمور النظر في إضافتها بعضها إلى بعض لينظر أيّها ينبغي أن يكون محمولاً فقط وأيّها موضوعاً فقط وأيّها يصلح أن يكون محمولاً وموضوعاً. فهذا هو غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب. وهذا ما يجب أن نقول في شرحه.

وَأمّا منفعته فظاهرة. وذلك أنه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا أن نعلم ما القياس. ولما كان القياس مؤلّفاً من مقدمتين على الأقل احتجنا إلى علم المقدمات. ولما كانت المقدمات

مركّبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الأسماء والكَلِمُ. ولأنَّ الأسماء والكَلِم هي من الألفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا إلى أن نعرف أولاً الألفاظ التي في الوضع الأول. وهي الألفاظ الدالة على الأمور الموجودة، وهي ما يعرِّفناه في هذا الكتاب.

وأمَّا سَمَتُهُ فمختلَف فيها. فقوم رسموه بالكتاب الذي قبل طوبيقا مثل ما فعل دراسطوس الأفروديسي؛ وقوم عنونوه في أجناس الموجودات مثل فولوطيوس؛ وآخرون في العشرة أجناس؛ وآخرون في المقولات وقوم رسموه المقولات على ما هو عليها الآن. وسواء قلت المقولات أو قاطيغورياس.

وأمَّا وَاضِعُهُ فهو أرسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة أسطغاريا من ستاق ماقودينا. وذلك يتبيَّن من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره إياه في كتبه الصحيحة النسبة إليه، ومن شهادة المفسرين الثقات بأنه له. وسمقلقيوس يحكي عن رجل يقال له أدرسطوس أنه أخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب أرسطوطاليس أنه قد يوجد كتاب آخر في المقولات يُنسَب إلى أرسطوطاليس. وهو أيضاً مختصر الألفاظ؛ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير؛ ومبدأه «الموجودات منها ما يقال على موضوع»؛ وإن عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا؛ وإنما هو مختصَر في ألفاظه فقط.

وقد زعم قوم أن هذا الكتاب ليس لأرسطوطاليس لمخالفته آراء فيه رأي أرسطوطاليس. فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من الجواهر المحسوسة أُوَل، والأجناس والأنواع جواهر ثواني. وزعموا أن هذا مخالف لرأي أرسطوطاليس. ومن ذلك أن أرسطوطاليس يرى أن المضافين معاً بالطبع. وواضع هذا الكتاب يقول أن المعلوم أقدم من العلم والمحسوس أقدم من الحس. ومن ذلك أن واضع هذا الكتاب يقول أن أنواع الحركة ستة، الكون والفساد والنما والنقص والاستحالة والنقلة. وفي السماع الطبيعي يبيِّن أرسطوطاليس أن الحركة تلحق ثلثة أجناس فقط، وهي الكم والكيف والأين؛ ويخرج الكون والفساد من أن يكونا حركة وإن كانا لا يتمان إلاَّ بحركة. وقد حلَّلنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب.

وأمّا مرتبة هذا الكتاب فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لأنه يجب أن يُقدَّم على

سائر الكتب المنطقية.

وأمّا النحو الذي يستعمله فيه من أنحاء التعليم فهي ثلثة: لمحدَّد والمقسَّم والمبرهَن. وسنقف على ذلك في موضعه عند استعماله إيّاه.

وأمّا من أي العلوم هو فظاهر، وذلك أنه من المنطق.

وأمّا الأجزاء التي ينقسم إليه فثلثة. ففي القسم الأول منها يتكلّم في أشياء فيها. وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك. وفي القسم الثاني من أقسام هذا الكتاب يتكلم في الألفاظ الدالة على الأجناس الأُوَل التي غرضه الكلام فيها. وفي القسم الثالي يتكلّم في معانٍ ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً أكثر مما عند الجمهور منها علم ما وإن لم يكن على الكفاية، وهي المتقابلات والمتقدّم والمتأخّر ومعاً والحركة له. وهذا القول كافٍ في الرؤوس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق.

(**) المقولات:

قال الحسن بن سوار: قال قوم مثل فرفوريوس: إن اللفظة البسيطة الدالة على أمر ما من حيث هي دالة هي مقولة. فلأن غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الألفاظ، بالواجب رسم بالمقولات. وقال قوم إنه رسم بالمقولات لأن غرضه الكلام في الألفاظ البسيطة الدالة على الأجناس العالية إذ هي المحمولة على ما تحتها، وليس شيء منها موضوعاً لغيره؛ وهذا فقد جرت العادة أن تُسمَّى الواحدة منها مقولة. وأنا أظن أن قول هؤلاء أصوب، إذ كان المقول بالحقيقية هو المحمول. وهذه الأجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة، إذ ليس فوقها ما يحمل عليها. ويقال إن أرخوطس رسم كتابه في المقولات، وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب أرسطوطالس هذا إلّا في معاني يسيرة من الأقاويل الكلية. والأشياء الكلية هي التي تكون أبداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الأشياء. ورسم هذا الكتاب «المقولات» ولم يرسم «في المقولات» أو «بالمقولات» لأن العادة جارية بين القدماء أن يوسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه بإسم مستقيم لا مصرَّف. مثل قولهم كتاب طوبيقا، كتاب سوفسطيقا، كتاب السياسة وما يجري هذا المجرى.

القسم الأول

— ١ —

في المتفقة(***) والمتواطئة وما يتلو ذلك

(***) المتفقة أسماؤها:

قال الحسن: لما قسّم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال: إنَّ «حمل في» يحمل على طريق المتفقة أسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة أسماؤها احتاج أن يعرّفنا أولاً ما المتفقة وما المتواطئة. ولما قال في الكلام في الكيفية: «فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها»، وذكرها أيضاً في المضاف، احتاج أن يعرّفنا ما المشتقة أسماؤها. وقدم الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة كأنها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما وكالمتركبة منهما لأنها تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما. ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم وما الاشتراك في الحد. وقدّم المتفقة على المتواطئة لأن المتواطئة هي التي تشترك في الاسم والحد فلأنها تشترك في الاسم وفي الحد احتجنا أن نعلم أولاً ما الاشتراك في الاسم. وفي ذلك علل أخر يطول شرحها.

وأرسطوطاليس يقول: «إن المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها. وأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم، فمخالف». ولما زاد مفسرو كتابه هذا على هذا الرسم ما زاد في إيضاحه ونفي اعتراض المتشككين عنه قالوا: «إن المتفقة أسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه. فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف». ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة أسماؤها وكان كالحد لها أو الرسم، وجب أن يكون فيه ما يقوم مقام

يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة. وذلك إن الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه. وباقي ما أورد فصول تفصل المتفقة من الأشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة.
فقولنا «فقط» للفصل من المتواطئة. إذ المتواطئة يعمُّها مع الاسم الحد أيضاً كما قلنا؛ ويفصلها أيضاً عن المترادفة أسماؤها. وذلك أن المترادفة أسماؤها تشترك في الحد كما قلنا..

وقوله في رسم المتفقة أسماؤها: «إن الاسم فقط عام لها» يفهم منه إنه لا شركة لها في الحد».

وقوله «عام» يفصلها من المتباينة أسماؤها ومن المشتقة أسماؤها لأن المتباينة أسماؤها لا تشترك في الاسم. فلذلك هو غير عام لها. والمشتقة أسماؤها تشترك في بعض الاسم، فلذلك لا يكون عاماً لها.

وقولنا «واحدٌ بعينه» ينبّهنا على نه ينبغي أن يكون الاسم العام للمتفقة «واحد بعينه» لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات، لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الأشمام. لأن الاسم إن اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة أسماؤها، مثل قولنا «نفس» بسكون «الفاء» و «نفس» بفتح الفاء و «نفس» بكسر الفاء. فإن الفاء سكنت أحياناً وحركت أحياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة أسماؤها. لأن الأول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان. والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء، والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء.

وقولنا: «فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمختلف» فللفصل بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة والمترادفة. إذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد. فإن الذي نريد بقولنا في هذا الموضع «القول» الحد والرسم؛ ونريد بقولنا: «الجوهر» ذات الشيء. فكأنّا قلنا: «فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف». وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم إذا أرادوا أن يفصلوا القول المعبّر عن ذات الشيء من الأقاويل الأخر قالوا: «قول الجوهر» أي القول